

تفسير البحر المحيط

@ 368 @ تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله . .

{ ذَالِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ } الإشارة إلى أقرب مذكور وهو الكتابة ، وقيل الكتابة والاستشهاد وجميع ما تقدّم مما يحصل به الضبط ، و : أقسط ، أعدل قيل : وفيه شذوذ ، لأنه من الرباعي الذي على وزن : أفعـل ، يقال : أقسط الرجل أي عدل ، ومنه وأقسطوا ، وقد راموا خروجه عن الشذوذ الذي ذكره ، بأن يكون : أقسط ، من قاسط على طريقة النسب بمعنى : ذي قسط ، قاله الزمخشري . .

وقال ابن عطية : انظر هل هو من قسط بضم السين ، كما تقول : أكرم من كرم . انتهى . وقيل : من القسط بالكسر ، وهو العدل ، وهو مصدر لم يشتق منه فعل ، وليس من الإقسط ، لأن أفعـل لا يبنى من الأفعال . .

وقال الزمخشري : فإن قلت : مم بنى فعلاً التفضيل . أعني : أقسط . وأقوم . . قلت : يجوز على مذهب سيبويه أن يكونا مبنيين من أقسط وأقام . انتهى . . لم ينص سيبويه على أن أفعـل التفضيل . بني من أفعـل ، إنما يؤخذ ذلك بالاستدلال ، لأنه نص في أول كتابه على أن بناء أفعـل للتعجب يكون من : فعل وفعل وفعل وأفعـل ، فظاهر هذا أن أفعـل الذي للتعجب يبنى من أفعـل ، ونص النحويون على أن ما يبنى منه أفعـل للتعجب يبنى منه أفعـل التفضيل ، فما انقاس في التعجب : انقاس في التفضيل ، وما شذ فيه شد فيه . . وقد اختلف النحويون في بناء أفعـل للتعجب على ثلاثة مذاهب : الجواز ، والمنع ، والتفصيل . بين أن يكون الهمزة للنقل فلا يبنى منه أفعـل للتعجب ، أو لا تكون للنقل ، فيبنى منه . وزعم أن هذا مذهب سيبويه ، وتؤول قوله : وأفعـل على أنه أفعـل الذي همزته لغير النقل ، ومن منع ذلك مطلقاً ضبط قول سيبويه . وأفعـل على أنه على صيغة الأمر ، ويعني أنه يكون فعل التعجب على أفعـل ، وبناءؤه من : فعل وفعل وفعل وعلى أفعـل وحجج هذه المذاهب مستوفاة في كتب النحو . .

والذي ينبغي أن يحمل عليه أقسط هو أن يكون مبنيّاً من قسط الثلاثي بمعنى عدل قال ابن السيد في (الاقتضاب) ما نصبه : حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة : قسط جار ، وقسط عدل ، وأقسط بالألف عدل لا غير . وقال ابن القطاع : قسط قسوطاً وقسطاً ، جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذاً . .

ومعنى : أقسط عند [] . أعدل في حكم [] أن لا يقع التظالم . .

{ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ } إن كان من أقام ففيه شذوذ على قول بعضهم ، ومن جعله

مبنياً من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذ فيه ، وتقدير قول الزمخشري إنه جائز على مذهب
سيبويه أن يكون من أقام ، وقال أيضاً : يجوز أن يكون على معنى النسب من قويم . انتهى .

وعد بعض النحويين في التعجب ما أقومه في الشذوذ ، وجعله مبنياً من استقام ، ويتعلق :
للسهادة ، بأقوم ، وهو من حيث المعنى مفعول كما تقول : زيد أضرب لعمرو من خالد ، ولا
يجوز حذف هذه اللام والنصب إلا في الشعر كما قال الشاعر . .
وأضرب منا بالسيوف القوانسا .

وقد تؤول على إضمار فعل أي : تضرب القوانس ومعنى : أقوم للشهادة ، أثبت وأصح . .
{ وَأَدْرَى * أَنْ لَا تَرْتَابُوا ° } أي أقرب لانتفاء الريبة وقرأ السلمي : أن لا
يرتابوا بالياء ، والمفضل عليه محذوف ، وحسن حذفه كونه أفعل الذي للتفضيل وقع خبراً
للمبتدأ ، وتقديره : الكتب أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتب ، وقدّر : أدنى ، لأن :
لا ترتابوا ، وإلى أن لا ترتابوا ، و : من أن لا ترتابوا . ثم حذف حرف الجر فبقي منصوباً
أو مجروراً على الخلاف الذي سبق . .

ونسق هذه الإخبار في غاية الحسن ، إذ بدء أولاً بالأشرف ، وهو قوله { أَقْسَطُ عِنْدَ
اللَّهِ } أي : في حكم الله ، فينبغي أن يتبع ما أمر به ، إذ اتباعه هو متعلق الدين
الإسلامي ، وبنى لقوله : { وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ } لأن ما بعد امثال أمر الله هو
الشهادة بعد الكتابة ، وجاء بالياء . و { وَأَدْرَى أَنْ لَا } لأن انتفاء الريبة مترتب
على طاعة الله في الكتابة والإشهاد ، فعنهما تنشأ أقربية انتفاء الريبة ، إذ ذلك هو
الغاية في أن لا يقع ريبة ، وذلك لا يتحصل إلا بالكتب والإشهاد غالباً ، فيثلج الصدر بما
كتب ،